الفصل 16

اللعبة الأبدية *

«أنا مضطر أن أقول ما أراه صحيحًا» (أجاب السيناتور).

«وأنا مضطر إلى قتلك إذا قلت ذلك» (هدده الإمبراطور)*.

* أصل العنوان هو لعبة البكاء(The Crying Game)، وهو عنوان أغنية معروفة، وهو أيضًا عنوان فيلم إثارة بريطاني عُرِض عام 1992م، ويعالج قضايا نفسية تتوزع بين العرق والجنس والوطنية. تدور أحداث الفيلم حول قصة صداقة بين جندي بريطاني مختطف ومتطوعة في الجيش الجمهوري الإيرلندي، وفي نهاية الفيلم يلتقط أحد الممثلين مسدسًا استخدمته صديقته لقتل فتاة أخرى، ويضع بصمات أصابعه عليه ليُسجَن بدلًا منها. وحين زارته في السجن سألته: لماذا فعلت ذلك؟ فأجاب: لقد قال أحدهم يومًا ما: هذه طبيعتي. (المترجم).

* من بيان ألقاه السيناتور روبرت بيرد أمام الكونغرس معارضًا فيه قانون الأمن القومي لعام 2002م، وهذا القول مقتبس من كتاب (خطابات إبيكتيتوس) (The Dissourses of Epictetus، by P.E. Matheson (1916)، وهو جزء من حوار جاء فيه:
  - «يمكنك أن تمنعني من أن أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ، ولكنَّني سأدخل بعد أن أصبحت عضوًا.
  - ادخل، إذن، ولكن التزم الصمت.
  - لا تسألني، وسأظل صامتًا.
  - ولكن عليَّ أن أسألك.
  - أنا مضطر أن أقول ما أراه صحيحًا.
  - وأنا مضطر إلى قتلك إذا قلت ذلك.
  - ومَن قال لك إنَّني مخلَّد؟ ستقوم بواجبك، وسأقوم بواجبي: واجبك أن تقتل، وواجبي أن أصمد، وأن لا أهرب. واجبك أن تنفيني، وواجبي أن أذهب إلى المنفى من دون أن أتأوَّه». وفي النهاية، قتل الإمبراطور هذا السيناتور الشجاع. (المترجم).

obeikan.com

ماتت بتلات الورد القليلة بسرعة تحت حرارة شمس صيف العراق، وحولت أشياء بسيطة في حياتنا العصرية، مثل انقطاع الكهرباء ونقص الغذاء، إحباطات العراقيين إلى كره وغضب. لم يتوصل البحث عن أسلحة الدمار الشامل إلى أي نتيجة؛ ما أبطل المُبرر الذي زعمته الإدارة الأمريكية لشن الحرب، وأدرك الأمريكيون سريعًا أنَّ قوات تنظيم القاعدة هي الوحيدة التي وصلت العراق بعد سقوط نظام صدام حسين فقط؛ ما أبطل المُبرر الثاني للمغامرة الأمريكية البغيضة، ولم يمضِ وقت طويل حتى تراجع الجنود الأمريكيون وراء الأسلاك الشائكة والحواجز الأسمنتية من دون وجود قوة حماية كافية، ثم أطلقت حرب رمضان تمردًا شاملًا استُخدمت فيه العمليات الانتحارية، والعبوات الناسفة المصنوعة من لا شيء، وقد انطلقت المقاومة العنيفة من المساجد، وامتدت إلى التجمُّعات السنِّية في الفلوجة والموصل، والمناطق ذات الأغلبية الشيعية، مثل النجف والناصرية.

لقد انهارت مسرحية النصر في أشهر قليلة، وسقط قانون التحرير بين الركام وتشوه بحيث لا يمكن تعرفه، إلى جانب ادعاءات النصر المتفحمة، لقد حدث كل شيء سريعًا، استيقظ الأمريكيون في صباح أحد الأيام ليكتشفوا أنَّهم أصبحوا جيشًا مهزومًا.

كانت كلمة (فيتنام) على كل لسان، وأخذت إدارة جيش الاحتلال تعيد الجنود الذين كان يُفترَض أن يخدموا طويلًا في العراق بسبب توتر ما بعد الصدمة الذي أخذوا يعانونه.

عندها أخذ الشعب الأمريكي يطالب بمعرفة السبب، وبيان لماذا أصبح الأمريكيون يوصفون بالأشرار في أي صراع.

في واشنطن، شعر قادة الكونغرس بالذعر بعدما تجاهلوا صيحات مئات الآلاف من ناخبيهم بصورة رسائل ومكالمات هاتفية ومظاهرات، تطالب بعدم التورط في العراق، والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بإنهاء مهمتهم. لم يكن الشعب الأمريكي يريد أن يضحي من أجل هذه الحرب أبدًا، وأصبح مستقبلهم الآن مرهونًا بفشلها.

أخذ الكونغرس يواجه اتهامات قاسية، ومعارك انتخابات شرسة، ترافقت مع تزايد المشاعر المعادية لشاغلي الوظائف العامة، كان العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر هما موضوع النقاشات الرئيس، وأخذت أسئلة كثيرة تتردد، مثل: هل كان الجمهوريون قادرين حقًّا

على قيادة الحرب على الإرهاب؟ هل حققوا ما وعدوا به؟ متى حصلت وكالة الاستخبارات الأمريكية على أول معلومة عن هجوم إرهابي وشيك؟

بدايةً، كانت انتقادات خافتة عن دورنا في إعطاء هذه المعلومات، ولكن كان علينا الانتظار وقتًا أطولَ حتى تنكشف الحقيقة.

تزايدت أيضًا المراهنات الرئاسية حتى وصلت إلى مستويات مخيفة، ولو استطاع الجمهوريون هزيمة آلة الحزب الجمهوري لأخرجوا من الكونغرس عددًا كبيرًا من الجمهوريين.

أخذ الكونغرس ينهار ويتآكل، فبدأوا يبحثون عن كبش فداء، عن أي شيء يُجنِّبهم تحمُّل مسؤولية أخطائهم في الاندفاع إلى الحرب التي كلَّفت أمريكا مكانتها الكاملة في العالم، وكذلك قدرتها على فرض سياساتها على حلفائها الموثوقين، هذا حتى لا نذكر التكاليف المالية الباهظة التي كان يُفترَض أن تُصرَف على المدارس، والمشروعات العامة، ودوائر الشرطة.

لقد كانت هذه الخسائر فادحةً، تمامًا مثلما حذَّرت الاستخبارات من ذلك.

لقد كانوا يخاطرون بفقدان مقاعدهم في الكونغرس أيضًا، وإذا حدث ذلك فإنَّ الوضع سيكون مأساويًّا بالنسبة إليهم. وفي حال تحمَّلوا مسؤوليتهم عن هذه الحرب، فإنَّ ذلك سيعني نهايةً لتاريخهم، وسيدمرون إلى الأبد! ولكن، ماذا لو وُجِد شخص آخر يمكنه تحمُّل المسؤولية نيابةً عنهم؟

الوسطاء السريون، وربما شخص مثلي، وهذا ما قصدوه فعلًا؛ وهو إلقاء مسؤولية الحرب على الوسطاء السريين الذين أعدُّوا التقارير لوكالة الاستخبارات الأمريكية ووكالة الدفاع الوطني عن المرحلة السابقة للحرب.

كان عدد الوسطاء السريين قليلًا، قد لا يتجاوز العشرة [296]. فإذا كان ممكنًا إلقاء اللوم على معلوماتنا الاستخباراتية غير الصحيحة التي وجهت قراراتهم قبل الحرب، فإنَّ ذلك سينقذهم بكل تأكيد.

هـذه كانـت خطتهم؛ تخطيط الكونغرس والبيت الأبيض لتحويل الغضـب العام إلى مجتمع الاسـتخبارات، عن طريق اتهام الوسـطاء السـريين ومسـؤوليهم بالفشـل، والمخاطرة، وانعدام مهارات التفكير الإستراتيجي، أو المخاطرة الإبداعية، كما وصفتها لجنة رئاسية لاحقًا [297].

كانـت خطـة الهجـوم تلك تقضـي بإعلان عدم كفاية الوسـطاء السـريين؛ مـا يعني عواقب وخيمة لمستقبلي المهني.

وقـد تطلـب الأمر مـن الجمهوريـين والديمقراطيين تفكيـرًا متأنيًـا لضمان جعل الوسـطاء السريين كبش فداء، كانت الرهانات كبيرة، وأنا متأكدة أنَّهم توقعوا منا أن نفهم ذلك.

أود الإشـارة هنـا إلـى التقليد المتبع في الكونغرس؛ وهو تعرُّض موظفي الكونغرس للهجوم والمساءلة عندما يتخذ الكونغرس قرارات غير صحيحة.

أنا أعرف ذلك؛ لأنَّني كنت موظفةً سـابقةً في الكونغرس؛ فعضو مجلس الشـيوخ أو النواب لا يتحمَّل المسـؤولية إذا حدث خلل في خطاب أو اجتماع ما، وإنَّما يتحمَّلها الموظف أو السـكرتير الصحفي الذي أعدَّ الخطاب أو رتَّب الاجتماع، ويشـترك الجمهوريون والديمقراطيون في هذه الممارسة البشعة.

ومما يُؤسَف له أنَّ هـذه المراوغة للهروب من تحمُّل المسـؤولية قد أصبحت عـادةً متَّبعةً في الكونغرس؛ الجبن يحكم الكونغرس.

تُفسِّـر هـذه الأنانيـة، إضافـةً إلـى قـدر كبـير من الجبن، السـبب الـذي جعـل الجمهوريين والديمقراطيـين يتحـدون في كيـل النعـوت المهينـة لوكالـة الاسـتخبارات الأمريكيـة ووكالـة استخبارات الدفاع، ووصفهما بعدم الكفاية في المرحلة التي سبقت الحرب.

كانـت هـذه هـي اللعبة السـرمدية للطبـع الإنسـاني، وعدم تحمُّـل المسـؤولية، وإلقـاء اللوم علـى الآخريـن، وقـد تقمَّـص الديمقراطيـون والجمهوريـون دور الضحايـا لما أسـموه (الفشـل الاستخباراتي) الشامل.

في الأشـهر اللاحقة، ألقت عضو مجلس الشـيوخ السـابقة جين هارمان، من كبار مسؤولي لجنة الاسـتخبارات، اللوم على الوسـطاء السريين لفشـلهم في وضع بدائل للحرب، أو تصحيح

الافتراضات الواردة في نقاشات الكونغرس، وأخذت تسأل: «لماذا لم يعمل أيٌّ منهم على وضع الأمور في نصابها الصحيح؟» [298].

استنتجت النائبة هارمان أنَّ فشل الوسطاء السريين في ممارسة دور فاعل بخصوص تصحيح المعلومات المغلوطة، أجبر الكونغرس على الرضوخ للبيت الأبيض بدلًا من مقاومة كارثة سياسة الحرب هذه، لم تكن لدى الكونغرس بدائل؛ نظرًا إلى عدم وجود أي بدائل لدى الوسطاء السريين [299].

لكنَّ إستراتيجية الإنكار هذه كانت تعاني خللًا خطيرًا، يتمثل في قيامي بهذه الأشياء كلها، حتى إنَّني أطلعت كبير موظفي مكتب النائبة هارمان على مشروع السلام البديل الذي أعدَّته وكالة الاستخبارات الأمريكية لإنهاء النزاع في العراق، وقد أعطيته نسخًا من رسائلي إلى آندرو كارد.

وهنا تكمن المشكلة بالنسبة إلى الكونغرس؛ فأنا لا أوافقهم الرأي، ولا أتعاطف معهم. وعندما أطلقت حملة (مواطنون من أجل النزاهة العامة) بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اخترت هذا العنوان المستعار المحافظ نسبيًّا؛ لأنَّني كرهت غياب المساءلة، فأردت كشف الحقيقة لا التستر عليها، لقد أردت نقل الصراع إلى ساحتهم، ولن أتوقف عن ذلك حتى أنتصر، وبصراحة لقد مللت طريقة واشنطن في إدارة الأمور.

لذلك، فقد واصلت دوري الرقابي بعد غزو العراق، ووزعت الوثائق التي تبين انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، وطالبت بوقفها، وقد دافعت عن حق المعتقلين في الحصول على الاستشارات القانونية، والاحتجاج على اعتقال الجنود الأمريكيين لهم في منتصف الليل، وأكدت وجوب حمايتهم من هجوم كلاب الحراسة عليهم، وعدم الإساءة إليهم جنسيًّا [300]، وذلك بعد انتشار الشائعات عما كان يجري في سجن (أبو غريب)، وقبل انكشاف الفضيحة.

وأخيرًا، فقد شملت حملة (مواطنون من أجل النزاهة العامة) الدفاع عن حق العراق في تشكيل الأحزاب السياسية، ورسم مستقبله السياسي من دون الاعتماد على العراقيين المنفيين الذين سحقوا المعارضة بعنف [301]. كان يتعيَّن بناء العراق الجديد من الداخل، لا أن يُفرَض من الخارج.

أعلنت أيضًا -صراحةً- عن كرهي للجمهوريين بسبب أكاذيبهم وادعاءاتهم بمعرفتنا السابقة عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وزهوهم بأدائهم القيادي الرفيع في القضايا المتعلقة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب، فهذا زيف وخداع سياسي من وجهة نظري، كذلك رفضت الاتهامات القائلة إنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر تُعزى إلى انعدام التعاون بين الوكالات على المستوى القيادي والمتوسط، وأعلنت أنَّ كبار المسؤولين الجمهوريين في وزارة العدل هم الذين رفضوا التخطيط والتنسيق لوقف الهجمات، وكان لا بُدَّ من صدور توجيهات من الوزارة للبدء بهذا التعاون. وفي الوقت الذي كان فيه موظفو المستوى الأدنى يدركون أهمية مثل هذا التعاون، لم تكن لدينا السُّلطة لنفرض هذا التعاون، ولكنَّنا حذَّرنا - بكل تأكيد- من خطورة انعدام مثل هذا التعاون، وهذا ما جعل المسؤول عني (الدكتور فيوز) يطلب إليَّ الاتصال بآندرو كارد في بيته في آرلينغتون بولاية فرجينيا، في منتصف شهر أغسطس عام 2001م. لقد أردنا يومها تخطي العوائق السياسية من وزارة العدل.

ووفقًا للتهديدات التي نقلتها إلى الدبلوماسيين العراقيين بنفسي في شهري إبريل ومايو من عام 2000م، وما تلا ذلك، فليس لديَّ أدنى شك في أنَّ كبار مسؤولي البيت الأبيض قد حلَّلوا سيناريو هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واتخذوها ذريعة للحرب على العراق.

وتأسيسًا على ذلك، فقد توقعت الاستخبارات هذا الهجوم بتفاصيله كلها، وحاول المسؤولون عني وقفه بشتى السبل، لكنَّ المخطط السري لشن الحرب على العراق كان في طور الإعداد، وبدلًا من الاستماع إلى تحذيراتنا الاستباقية العاجلة، اختار كبار المسؤولين في البيت الأبيض عدم اتخاذ حتى إجراءات مضادة بسيطة كانت ستمنع الإرهابيين من تحقيق مآربهم، مثل استنفار قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية (نوراد)، أو تركيب مدفع مضاد للطائرات على سطح أحد برجي مركز التجارة العالمي؛ لذلك فإنَّ المسؤولين الحكوميين- بالرغم من معرفتهم بما كان سيحدث- تخلوا عن التزاماتهم بحماية سلامة أراضي الولايات المتحدة، وهذا عمل متعمَّد يدل على إهمال قيادي لا يغتفر.

توجد أيضًا أسئلة تتعلق بأموال الميزانيات السوداء التي خُصِّصت للعمل الميداني بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد رصد الكونغرس نحو (75) مليون دولار لهذه الميزانيات السرية، لكنَّها بطريقة ما سُحبت من المشروعات الميدانية مثل مشروعي، وحُولت إلى الأعمال

الحكومية الإدارية، وشراء أجهزة تِقانة متطورة. وتوجد مؤشرات قوية على أنَّ جزءًا كبيرًا من هذه الميزانيات قد ذهب إلى حسابات مصرفية شخصية، وإلى بيوت الخدمات الاستشارية.

أما الأفراد الذين لم يُصرَف لهم شيء من ميزانيات مكافحة الإرهاب فَهُم الوسطاء السريون مثلي، الذين يقومون بالعمل اليومي لمكافحة الإرهاب، أو العملاء في الشرق الأوسط مثل صديقي في المخابرات العراقية، وهذا هو جوهر عمل مكافحة الإرهاب، ولو صُرفت هذه الأموال في مكانها الصحيح لأمكن للولايات المتحدة تحديد الإرهابيين الذين دخلوا العراق، وأمكنة إقامتهم، ومَن قابلهم، والأنشطة التي مارسوها.

كان يمكن الاستفادة من حصتنا البالغة (13) مليون دولار في تعيين (20) عميلًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بغداد، إضافةً إلى فريق من محللي وكالة الاستخبارات الأمريكية في مقر الوكالة، يتولى مهمة الإشراف على فريق العملاء هؤلاء، لكنَّ الذي حدث حقيقةً هو صرف أموال دافعي الضرائب على إعداد التصحيحات والتعديلات الهندسية لبناء بيت فخم في فرجينيا.

لو كانت سياسة مكافحة الإرهاب تعني للإدارة الأمريكية أكثر من مجرد الدعاية، لكانت هذه المشكلات كلها كفيلةً باستنفار الكونغرس بأكمله، وفتح تحقيقات، وتغيير قوانين صرف الميزانيات السرية وتدقيقها.

لكنَّ الكونغرس رفض بشدة التحقيق في فضيحة الميزانيات السرية. ومن المعروف أنَّ بيوت الخدمات الاستشارية هي أحد المُسهمين في الحملات الانتخابية؛ ما قد يعني أنَّ أموال الميزانيات السرية تتسرب إلى الكونغرس مرَّةً أخرى وقت الانتخابات، ولأنَّ هذه الأموال جاءت من عَرق دافعي الضرائب البسطاء؛ فلا بُدَّ من وجود مساءلة ما.

والسؤال المطروح هنا، هو: مَن المسؤول عن هذا كله؟

والجواب بلا منازع هو الحزب الجمهوري الذي تحكم في هذه الميزانيات؛ لأنَّ مَن يسيطر على البيت الأبيض يسيطر على السياسة التنفيذية والتعيينات العليا في الجهاز التنفيذي.

وقد حدث هذا كله أمام أعين الحزب الجمهوري، ولو أنَّ الحزب الديمقراطي عمد إلى هذه الإدارة الرديئة للأموال الفيدرالية المُخصَّصة للأمن القومي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لما أعفاهم الشعب الأمريكي من المساءلة؛ فهذه قرارات فاسدة، هددت - ولا تزال تُهدد- الأمن القومي للولايات المتحدة.

وبدلًا من التحقيق في هذا الأمر، فقد لجأ القادة الجمهوريون إلى إثارة المشاعر الوطنية التي رافقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لإرضاء طموحاتهم الزائفة.

ومن هؤلاء السيناتور جون ماكين، ونائب الرئيس ديك تشيني؛ إذ مارس هذان الرَّجلان دورًا كبيرًا في إثارة المخاوف المجنونة من علاقات صدام حسين المزعومة بالإرهابيين، وظل كبار المسؤولين يستعرضون أنفسهم على شاشات محطة فوكس نيوز، ويوجهون مطالب وتحذيرات للعراق من أجل إثارة الهستيريا العامة، وحشد التأييد لحربهم القادمة.

وبينما كان الجمهوريون يقومون بذلك نقلت حملتي إلى الكونغرس، ورددت على الاتهامات بالحقائق التي تؤكد نجاحنا في ضمان تعاون العراق مع سياسة مكافحة الإرهاب.

ولو كان الجمهوريون يعتقدون حقًّا أنَّ الإرهابيين كانوا يستخدمون العراق ملجأً لهم، كما كانوا يزعمون على شاشات التلفزة، لكانوا أرسلوا فريقًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي للعمل الميداني في بغداد؛ من أجل توفير قوة ردع لمواجهة هؤلاء الإرهابيين، والحقيقة أنَّه لو حدث ذلك لكان عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي يمارسون عملهم في العراق، بدءًا بشهر فبراير من عام 2001م؛ أي قبل تسعة أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد وافقت الحكومة العراقية على هذا الاقتراح بعد الهجوم على المدمرة كول في شهر أكتوبر عام 2000م.

وبالرغم من ذلك، فقد رفض السيناتور ماكين - بعد اختلاق مشكلة زائفة- استعمال أداة فاعلة لمواجهة التحدي من منبعه.

طالب ماكين أيضًا بتمكين مكتب التحقيقات الفيدرالي من الوصول إلى السيد العاني (الدبلوماسي العراقي) الذي يزعم أنَّه التقى محمد عطا (العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر) في مدينة براغ، وقد وافق المسؤولون العراقيون على ذلك بعد ساعات قليلة من

طلب ماكين، وتلقيت شخصيًّا تأكيدات من وفد عراقي كان يزور الأمم المتحدة، ونقلت رد القيادة العراقية إلى البيت الأبيض في الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م.

لكنَّ ماكين تجاهل هذه الحقائق، وظل يستعرض نفسه في وسائل الإعلام، وصرَّح في إحدى المقابلات أنَّ العاني مهم جدًّا في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، ثم فشل في استغلال نفوذه لضمان إجراء مقابلة مع هذا الدبلوماسي كما اتُّفق عليه، يُدلِّل هذا كله على مزايدات الجمهوريين بعد الحادي عشر من سبتمبر، وعلى انعدام صدقهم فيما يتعلق بالأمن القومي.

والأسوأ من هذا كله هو أنَّ قيادة الحزب الجمهوري لم تتخذ أي إجراء عملي، بل إنَّها - في الحقيقة- رفضت هذا الإجراء؛ لإغلاق مصادر التمويل التي تُغذي تنظيم القاعدة، وأعتقد أنَّ هذا كان أخطر قرار حكومي، وأكثر القرارات غباءً في هذا القرن. لقد رفض الجمهوريون استلام الوثائق المصرفية والتعاملات المالية؛ لأنَّ هذا الكنز جاء من العراق، وكان يضم معلومات قيِّمة عن خلايا تنظيم القاعدة في العالم. حدث ذلك مع أنَّه لم يوجد في العالم شخص لاحق الجهاديين بقسوة مثلما فعل صدام حسين الذي حرص على معرفة خبايا الحركات الإسلامية المتشددة وأمكنة وجودها. وبالرغم من ذلك، رفض الجمهوريون استلام هذه المعلومات منه، ولا تزال هذه الأموال تُغذي الأنشطة الإرهابية حتى يومنا هذا، والأخطر من ذلك أنَّها كانت تُموِّل عمليات حركة طالبان ضد القوات الأمريكية وقوات حلف النيتو في أفغانستان وباكستان؛ إذ تُستخدَم عوائد بيع الأفيون البالغة ثلاثة بلايين دولار سنويًّا في مهاجمة جنودنا، وإفشال أي نصر أمريكي؛ وهذا ما جعل مقاتلي الجبال الفقراء في أفغانستان يهزمون تحالفًا من (42) دولةً في هذه الحرب القاسية، بالرغم من تفوق الغرب في الأسلحة والتدريب العسكري. ومع بقاء هذه الإمبراطورية المالية متماسكةً، فإنَّ مقاتلي الجبال الأفغان سيملكون المال الكافي لمواصلة القتال إلى ما لا نهاية؛ لذا، أخشى أن يُوظف الإرهابيون هذه الأموال في الهجوم الآتي على التراب الأمريكي الذي ربما وصل الإعداد له إلى مراحل متقدمة.

سيكون هذا الهجوم أكبر وأسوأ من أي هجوم سابق، وقد تُستخدَم فيه قنبلة ذرية قذرة تستهدف المركز المالي لمدينة نيويورك. إذا حدث ذلك فيجب تقديم مسؤولي البيت الأبيض السابقين إلى محاكمة عسكرية، وحرمانهم من الامتيازات ومعاشات التقاعد كلها بسبب هذه

الأضرار الناجمة عن إهمالهم، ومهما كانت الوعود التي يُطلقها الجمهوريون في واشنطن، فقد فات الأوان لتغيير نتاجات أفعالهم.

ودعوني أخبركم السبب.

لعنة صدام

منذ بدايات التهديد بالحرب حذَّر الدبلوماسيون العراقيون من أنَّ خيبة الولايات المتحدة ستكون كبيرةً إذا فكَّرت في غزو بغداد، والاستيلاء على تلك الوثائق عن طريق الحرب والاحتلال.

وعرض الدبلوماسيون على واشنطن عملية مقايضة؛ فإذا قبلت الولايات المتحدة بالعراق شريكًا أُمميًّا للحرب على الإرهاب، يمكن لبغداد أن تُسلِّم هذه السجلات المالية، وسنُحقِّق أعظم أهدافنا معًا في الحرب على تنظيم القاعدة، لكنَّ العكس صحيح أيضًا؛ إذ ستخسر الولايات المتحدة في حربها على العراق كل شيء يمكن أن يُقدِّمه العراق للمساعدة في الحرب على الإرهاب، وستُتلف تلك الوثائق كلها، وتختفي المعلومات الاستخباراتية إلى الأبد.

لم يكن لدى الحكومة العراقية نيَّة بالسماح للولايات المتحدة أن تخرج بمكاسب من كلتا الحربين، وقد سبَّب هذا التهديد مشكلة خطيرة عندما حاول الجمهوريون جاهدين إعلان النصر في الحرب على الإرهاب. والحقيقة أنَّهم فشلوا؛ فالشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يُحقِّق النصر في الحرب على الإرهاب هو قطع الإمدادات المالية لتنظيم القاعدة، لكنَّ ذلك لم يعد موجودًا.

لقد أحرق صدام حسين تلك الوثائق مع سقوط أول قذيفة على بغداد، وكان الدبلوماسيون العراقيون قد أكدوا لي في شهر فبراير عام 2003م، أنَّ هذه الوثائق لا تزال موجودةً، لكنَّها لم تعد كذلك بعد الغزو. كانت هذه خسارة كبيرة للولايات المتحدة؛ لأنَّ هذه الوثائق جُمعت في عشر سنوات، واحتفظت بها الحكومة العراقية على أمل مقايضتها برفع العقوبات، وسيكون مستحيلًا محاولة استرجاعها مرَّةً أخرى.

أجل، لقد أحسن صدام حسين لعب تلك الورقة إستراتيجيًّا، ووعد بأن لا تحصل الولايات المتحدة على هذه الوثائق خارج تسوية شاملة للملفات العراق جميعًا، وليس لديَّ شك في أنَّ صدام حسين أوفى بوعده.

وهكذا، أضاعت الإدارة الأمريكية تلك السجلات؛ إرضاءً لغرورها، وتصميمها على إسقاط نظام صدام حسين، وأي سياسي في واشنطن يقول عكس ذلك سيكون كاذبًا وخادعًا للشعب.

لهذه الأسباب أعتقد أنَّ على لجان الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب أن تتخلص من الأعضاء الجمهوريين والديمقراطيين معًا؛ بسبب فشل الكونغرس في ممارسة رقابة فاعلة على أنشطة البيت الأبيض. وقد ساعد هذا الفشل المخزي المسؤولين الجمهوريين على إطلاق مزاعم عن أدائهم، وهي مزاعم كاذبة لم تتحقق؛ ما ألحق أضرارًا عظيمةً بأمن الولايات المتحدة والأمن العالمي.

والمضحك في الأمر هو أنَّ الرقابة تتعلق بالإسهام الوحيد الذي يُقدِّمه الكونغرس في الحرب على الإرهاب؛ إنَّه يُقدِّم الأموال، ثم يراقب، هذا كل شيء. وبالرغم من خطابات المزايدات جميعًا، فإنَّ الكونغرس لم يستطع ممارسة ما تبقى له من سلطة، وفشل فشلًا ذريعًا.

وأخيرًا، فإنَّ ما يرعبني هو رفض القادة الجمهوريين التحقيق فيما قاله العراق عن وجود صلة شرق أوسطية بتفجير مدينة أوكلاهوما، الذي دمر روضة أطفال، من بين أشياء أخرى، وأعتقد أنَّ سبب هذا الرفض هو عدم مشاركة الأطفال في الانتخابات! لكنَّ هذا لا يعفي وزارة العدل من مسؤولية التحقيق في هذه المزاعم.

والحقيقة أنَّ هذا الرفض يدهشني أيضًا؛ ففي السابع عشر من شهر يونيو عام 2002م قابلت أحد كبار موظفي السيناتور نيكلز والنائب جي سي واتس، وأطلعتهما على المزاعم العراقية [302]، وكانا من قيادة الأغلبية الجمهورية في مجلسي الشيوخ والنواب، وكان بإمكانهما فتح تحقيق؛ بإجراء مكالمة هاتفية مع وزارة العدل، وقد غادرت مكتبيهما، وأنا مقتنعة أنَّهما سيقومان بالإجراءات المطلوبة فورًا.

والمفاجأة هي أنَّهما لم يقوما بأي شيء، مع أنَّهما يُمثِّلان مدينة أوكلاهوما، وهذا ما سبب لي ألمًا نيابةً عن عائلات أوكلاهوما، فقد أعطاها القادة المنتخبون كلامًا معسولًا، ولم يتابعوا

هـذه القضيـة فيما بعدُ؛ لذلك، عليهم أن لا يلوموني على الفشـل، وإنَّما لوم قيادات الكونغرس الضعيفة على زيفها وخداعها ومزايداتها لتضخيم أدائها؛ إذ إنَّ تسـويق الذات الفارغ هو مِثل نص سينمائي لا معنى له [303].

إنَّ قيـادة الحـزب الجمهـوري تتحمَّل الذنب كاملًا؛ فهي التي أوجدت مسـرحًا سياسـيًّا من الحرب على الإرهاب، وتلاعبت بعواطف الناس، وحولت كارثة الحادي عشـر من سـبتمبر إلى حملة انتخابية. وللأسف، فإنَّ هذا الضجيج كله لم يؤدِّ إلى أي شيء ملموس. فعندما تستعرض بمخيلتك بوابات معسكر غوانتانامو وعنوان قانون الباتريوت ستجد أنَّ سياسة الجمهوريين في مكافحة الإرهاب كانت فارغةً من حيث الأداء.

كان كل مـا فعلـوه مجـرد هُـراء، وحملـةً انتخابيـةً تخلَّلهـا الكثـير مـن الصخب والأجراس والصفـير، وبعـد عـام من العمل الميداني اسـتنتجت أنَّ كل مـا فعلوه كان عملية خـداع واحتيال لتضليل الناخبين، وما زلت أشعر بالغضب حيال ذلك.

وهنـا تكمـن مشـكلة الكونغرس؛ فأنـا لم أوافق على حملـة التضليـل هذه، لقـد أردت وضع الحقائـق أمـام الشـعب الأمريكـي، لقـد أردت الـكلام، وكان قـول الحقيقـة سـيَحول دون بيـع الكونغرس خدعه لجمهور الناخبين، وهذا ما وضعني في حالة صدام مع الكونغرس.

بعد ذلك وقع حدثان كانا لصالحي؛ فمن أجل امتصاص الغضب الشـعبي؛ اضطر الرئيس بوش إلى تعيين لجنة مستقلة من السياسيين والخبراء للتحقيق في فشل الاستخبارات في مرحلة ما قبل الحرب على العراق.

بعدها بأيام قليلة، اتصلت بكبير موظفي مكتب السيناتور ترينت لوت وجون ماكين، وطلبت رسميًّا السماح لي بالشهادة أمام اللجنة الجديدة [304].

وقـد سـجل مكتب التحقيقات الفيـدرالي مكالمات عـدَّة، كنت أجريتها مع مكتب السـيناتور لوت، تؤكّد أنَّني قدَّمت نفسي بوصفي وسيطًا سريًّا لوكالة الاستخبارات الأمريكية. أبلغت كبير موظفـي المكتب أنَّ لديَّ معلومات اسـتخباراتية من مصـادر موثوقة عن مرحلة ما قبل الحرب، وقلت إنَّني أريد من اللجنة الرئاسية أن تستمع إلى شهادتي، وقد وثَّقت إحدى هذه المكالمات في الفصل الأول من هذا الكتاب.

اتصلت أيضًا من هاتف مكتبي – في وقت استراحة الغداء– بمدير مكتب السيناتور ماكين، وتحدثت إليه عن تاريخ أسلافي في ولاية أريزونا، وأكدت له أنَّ أقاربي جميعًا هم من دائرة ماكين الانتخابية، وأنَّني كنت وسيطةً سريةً في المرحلة السابقة للحرب.

وللتحقق من وصول رسالتي إلى المعنيين؛ فقد اتخذت خطوة عملية أخرى، فبعثت رسائل بالفاكس إلى كل مكتب في مجلسي الشيوخ والنواب، وأنا أعترف أنَّ ذلك كان مثل التلويح براية حمراء أمام ثور هائج، ولكنَّهم يستحقون ذلك.

اعترض مكتب التحقيقات الفيدرالي هذه الرسائل أيضًا، التي جاء فيها [305]: «يوجد الكثير من المعلومات غير الصحيحة التي تتردد في الدوائر الحكومية عن أنشطة العراق في مرحلة ما قبل الحرب، ومن أجل توضيح الحقائق؛ فإنَّني أبعث إليكم بالرسائل الآتية الموقعة، التي سُلِّمت إلى آندرو كارد، ووزير الخارجية كولين باول، ومجلس الأمن الدولي. تشتمل هذه الرسائل على تفاصيل جهود العراق لاستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، بدءًا بالشهر السابق لاستلام الرئيس جورج بوش السلطة، ومحاولاته التعاون مع الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر.

وعلى العكس من التقارير كلها الصادرة عن البيت الأبيض، فإنَّهم يعرفون أنَّ العراق قد حاول مدَّة عامين أن يُثبِت عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل، وقد تصرف العراق دائمًا على نحوٍ يُظهِر حرصه على الامتثال للقرارات الدولية.

يعرف البيت الأبيض أيضًا أنَّ العراق قد دعا مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى عمل مقابلات مع شخصيات في بغداد بخصوص قضايا تتعلق بالحرب على الإرهاب، مثل السيد العاني وآخرين من الذين لديهم معلومات عن تنظيم القاعدة، وكذلك تفجير مدينة أوكلاهوما، وكانت الحكومة العراقية على قناعة بأنَّ الاستخبارات الأمريكية ستقدِّر هذه المعلومات كثيرًا، لكنَّ الولايات المتحدة رفضت إجراء هذه المقابلات.

ومما يُؤسَف له أيضًا هو أنَّ القيادة الأمريكية تأثرت بالتضليل الإعلامي الذي مارسه المنفيون العراقيون أكثر من تأثرها بتحذيرات الاستخبارات، أو المظاهرات المناهضة للحرب التي نظمها الناخبون الأمريكيون.

وما يقلق الكثيرين منا هو أنَّ المنفيين العراقيين قد تلاعبوا بالقيادة الأمريكية بكل سهولة.

لكنَّ هذا لا - أُكرِّر لا - يُعَد فشلًا للاستخبارات الأمريكية، وإنَّما هو - بالتأكيد - فشل القيادة التي رفضت تقبل أي معلومات لا تتوافق مع مخططها؛ وهو مخطط وُضِع أساسًا لصالح مجموعة المنفيين المعروفين بأكاذيبهم وخداعهم. والمحزن في الأمر هو أنَّ هذه السياسة تشجع شن مزيد من الهجمات على الولايات المتحدة، وتُلحِق ضررًا بأمنها».

وبذا، فقد واجه الكونغرس مشكلة خطيرة؛ إذ كان يُفترَض باللجنة الرئاسية أن تُحدِّد مواطن فشل الاستخبارات؛ ولذلك فإنَّ الأمريكيين سيكتشفون أنَّ الاستخبارات قد قامت بعمل رائع في حال أعلنت معلوماتي على الملأ. لقد عملنا ما بوسعنا لتحذير الكونغرس من هذه الحرب [306]، وأكدنا وجود خيار سلام كان يمكن أن يُحقِّق الأهداف الأمريكية كلها من دون إطلاق رصاصة واحدة [307].

ومهما كانت الطريقة التي تنظر بها إلى هذا الأمر، وبالرغم من أنَّ عددًا قليلًا فقط يُصنَّفون بأنَّهم وسطاء سريون ناشطون في الشأن العراقي؛ فإنَّنا لم نقع في الأخطاء التي وقعت فيها المصادر الأخرى. ولو كان السياسيون في الكونغرس راغبين في اتباع المسار الدبلوماسي بدلًا من الصراع العسكري، لوجدوا في تقاريرنا ما يغنيهم عن ذلك.

لقد سبَّبت هذه الحقيقة رعبًا شديدًا لقادة الكونغرس؛ إذ كان من المستحيل عقد نقاش علني؛ لأنَّ ذلك سيكشف وجود خيار سلام، خاصةً في تلك المرحلة التي كانت فيها حملة الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس على أشدها؛ لذلك كله، كان لا بُدَّ من وقفي بأي طريقة كانت.

كان الجمهوريون والديمقراطيون يأملون التخلص من مشكلاتهم مع الناخبين عن طريق الأحاديث الملتوية.

لكنَّ حزبًا ما كان قذرًا جدًّا؛ حتى إنَّه وجَّه نيران انتقاداته إلى الوسطاء السريين المشاركين في أنشطة مكافحة الإرهاب وجمع المعلومات الاستخباراتية في المرحلة السابقة للحرب.

وعندما اتصلت بمكتب السيناتور جون ماكين والسيناتور ترينت لوت، لفت ذلك انتباه الجمهوريين، وكان ابن عمي آندرو كارد (كبير موظفي البيت الابيض) هو الذي أعطى الجمهوريين الضوء الأخضر ليفعلوا بي ما يحلو لهم، ليس لديَّ أدنى شك في ذلك، لقد جاء القرار من السلطات العليا.

obeikan.com